مجلة العلوم التربوية والنفسية
العدد الثالث والعشرون – المجلد الثاني
سبتمبر 2018 م
ISSN: 2522-3399

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

دور التمويل على الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية
جامعة الملك سعود أنموذجاً

نورة أحمد العصيمي
وزارة التعليم || الرياض || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرين هما دور الجامعة ودور الإنفاق على نوعية البحث العلمي في جامعة الملك سعود. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالتتبع والتحليل وتحديد دور الجامعة بالبحث العلمي ودور الإنفاق والتمويل باعتبارها من العوامل المؤثرة في نوعية إنتاج البحوث العلمية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن للجامعة دور أساسي في إنجاح البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية. وأن ارتفاع جودة التعليم العالي وجودة الأبحاث يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح الخطط التعليمية والبحثية للدول وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات التعليمية. وأن اقتصار تمويل البحث العلمي للجامعات في الدول العربية على الدعم الحكومي وانعدام دعم القطاع الخاص كان له تأثير سلبي واضح على نجاح هذه البحوث. كما أن إغفال لائحة الدراسات العليا الخاصة بالبحث العلمي أهم جوانب البحث حيث لم تفصل بين أنواع الأبحاث واحتياجاتها المعملية والمرجعية كان له أثر سلبي واضح على هذه الدراسات. وأوصت الدراسة بتفعيل دور الجامعة في البحث العلمي من خلال الدعم المادي والمعنوي لمراكز الأبحاث داخل الجامعات، وإيجاد رابط بين مراكز الأبحاث والدراسات العليا من خلال وضع خطط واستراتيجيات لتدعم البحث العلمي، والتركيز على المشاريع الشاملة للبحث العلمي والتي تلبي حاجات المجتمع بإيجاد فرق عمل متفرغة للبحث العلمي والبحث عن استراتيجيات تكفل للبحث العلمي القدرات والموارد المتوفرة في كل دولة.

الكلمات المفتاحية: دور التمويل، نوعية الابحاث، تمويل البحث العلمي.

مقدمة

إن مواجهة تحدي القرن القادم يحتاج إلى استيعاب جميع آلياته لمواجهة التغير المطلوب وبما أن الاستثمار في البحث العلمي هو في حقيقته استثمار في نشاط ذهني يستهدف ارتياد آفاق معرفية جديدة بالبناء على آخر ما توصلت إليه المعرفة الإنسانية، فالمردود المباشر لمخرجات الاستثمار في البحث العلمي هو ازدهار المعرفة وترقية الحياة الاجتماعية بتخفيض تكلفة المعيشة وتحسين خدمات الصحة والتعليم والاتصالات والترفيه وغيرها من الخدمات، ونظراً لأهمية البحث العلمي في تقدم الأمم ولما يتطلبه من تكاليف مرتفعة ومهارات عليا، لذا نصت سياسة التعليم في المملكة على أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر الطاقات، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية العامة، وبالتالي تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة، وقد انعكست زيادة حدة المنافسة بين الدول على إيلاء اهتمام متزايد بالاستثمار في البحث العلمي حتى أضحت ميزانيات وحدات البحث والتطوير في يومنا هذا ميزانيات مفتوحة المقصد منها توفير كافة الموارد اللازمة، كما يعلل في الوقت ذاته ازدهار مؤسسات التمويل- خصوصاً في الدول المتقدمة- التي تعنى بهذا النوع من الاستثمار فكل التغيرات التي مرت بها مراحل تطور البشرية كانت نتيجة الإنجازات العلمية المعرفية للعلماء والباحثين والاختصاصيين وهؤلاء صفوة أجيال من المتعلمين.

وكلنا أمل أن نقدم جديد في هذا الموضوع والله الموفق.

مشكلة البحث

لقد عرف البحث العلمي على أنه عرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كشفاً لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة سبق بحثها، وإضافة شيء جديد لها، أو حل لمشكلة كان قد تعهد باحث بتقصيها، لذا فالبحث العلمي له دور كبير في تصحيح بعض المعلومات عن الكون والظواهر التي نحياها وعن الأماكن الهامة والشخصيات وغيرها، ويفيد في التغلب على الصعوبات التي قد نواجهها سواء كانت سياسية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية وغير ذلك (سيف، وشحاتة، 2011)، كما أنه يساهم في تلبية احتياجات المجتمع بجميع فئاته، لكن عندما يعيش البحث في حالة من الغيبوبة والمعوقات والأزمات، التي حالت دون رقي البحث لمستوى الأبحاث في العصور السابقة كبيت الحكمة حيث اتصل بالمراصد والمعامل، أو مستوى الأبحاث الحالي في الدول المتقدمة، فإنه بالتالي يعجز عن مواكبة احتياجات ومتطلبات المجتمع وتضعف كفاءته ونتائجه ويكون غير قادر على وضع حلول لمشكلات الواقع، ولاعتبار أن الهدف الرئيسي للبحث العلمي من أجل التنمية وجامعة الملك سعود مساهم رئيس في التنمية لعراقتها حيث أن لها ثقلها على مستوى الشرق الأوسط، وبالتالي يؤمل أن تكون الحاضنة السليمة لإجراء البحوث العلمية متى ما توفر لها الكفاءات البشرية والتجهيزات والمكتبة المتخصصة كمركز معلومات يقدم المناخ المتميز للبحث العلمي.

ونظراً للحاجة الملحة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، ولاعتبار أن موضوع معوقات البحث العلمي كبيرة ومتشعبة يصعب الإلمام بها في ورقة عمل، ولأهمية البحث العلمي في تقدم الأمم ونظرًا لما يتطلبه من تكاليف مرتفعة ومهارات عالية فهو التحدي القادم للأمم والشعوب، وبما أنه لا بحث دون بيئة جامعية ولا بحث دون توفر التمويل المادي باعتباره العمود الفقري لها، لذا تحسست الباحثة المشكلة، فكان لزاماً التقصي خلف المتغير المستقل (دور التمويل في المشروعات البحثية في الجامعة كما ورد في لائحة التعليم العالي) ولمعرفة العلاقة بين المتغيرين للوصول بالبحث العلمي للهدف المنشود.

وبما أن الاتجاه العالمي لرسالة الجامعة يتمحور حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب يتيح لإنتاج الأبحاث العلمية المتميزة،

- **أسئلة وفرضيات البحث:**

استناداً لما سبق؛ يمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة والفرضيات الآتية:

1- هل نصت لائحة التعليم جامعة الملك سعود على تمويل الأبحاث العلمية؟
2- هل للتمويل دور في نوعية الأبحاث العلمية بجامعة الملك سعود؟

فرضيات البحث

1- هناك علاقة طردية واضحة بين جودة البحث العلمي ودور الجامعة في تحسين كفاءة الأبحاث لديها.
2- هناك علاقة طردية واضحة بين الإنفاق والتمويل على الأبحاث العلمية وكفاءة هذه الأبحاث وإسهامها في التطور المجتمعي.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التمويل كمتغير مستقل مؤثر في جودة ونوعية البحث العلمي.

1- توضيح دور الجامعة في البحث العلمي.
2- بيان دور التمويل في نوعية الأبحاث العلمية في لائحة الدراسات العليا في جامعة الملك سعود.

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية

- تنبع أهمية الدراسة الحالية من من أهمية موضوع البحث العلمي وتأثيره المجتمعي للرقي بالمجتمعات في شتى الميادين.
- يتوقع بعد الانتهاء من هذه الدراسة التوصل إلى معرفة واقع البحث العلمي في الجامعة، كما أن هذه الدراسة قد تشجع المزيد من الباحثين لتناول نفس الموضوع بمتغيرات جديدة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- ستساعد هذه الدراسة صناع القرار في وضع استراتيجيات جديدة لتفعيل دور الجامعة بشكل أكبر في إنجاح الأبحاث العلمية بالإضافة إلى استراتيجيات جديدة لدعم تمويل الأبحاث العلمية.

حدود الدراسة

1. **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة في العام الجامعي 1438 – 1439 هـ
2. **الحدود المكانية:** طبقت الدراسة الحالية على جامعة الملك سعود لمعرفة دور الجامعة ودور التمويل في إنجاح الأبحاث العلمية

مصطلحات الدراسة

تشمل هذه الدراسة على المصطلحات التالية:

- **الجامعة:**
  - مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب [(1)].
- **البحث العلمي:**
  - وردت عدة تعريفات للبحث العلمي تدور معظمها حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات [(2)].
- **التمويل:**
  - يعرف التمويل بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية [(3)].

---

(1) السبيتى، مليحان معيص. (2000): الجامعات (نشأتها، مفهومها، وظائفها) دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع 54، ص 214.

(2) زيدان، محمد مصطفى؛ وشعث، صالح مضيوف. (د. ت): مناهج البحث في علم النفس والتربية، دار المجمع العلمي، جدة، ص17.

(3) الأمم المتحدة، برامج الأمم المتحدة الإنمائى. (1990): تقرير التنمية البشرية، ص 19.

- **تمويل الجامعات:**
  - مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة [4].

- **الشراكة المجتمعية:**
  - يقصد بها بناء الشراكة بين أطراف ثلاثة، هي: الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في إطار من المساواة؛ حيث يكمل كل طرف الأطراف الأخرى من الشركاء؛ مما يؤدي إلى تعظيم المردود من الشراكة سواء على المستوى البشري أو المالي أو الفني، كذلك فإن الشراكة تزيد من تعميق مبدأ المسؤولية الاجتماعية لدى كل الشركاء [5].

2- الإطار النظري والدراسات سابقة

أولاً/ الإطار النظري:

دور الجامعة في البحث العلمي [6]:

تعتبر الجامعات بمفهومها الحديث وليدة القرون الوسطى، وهي التي أخرجت لنا الجامعة كما نعرفها اليوم، ويميل مؤرخو التربية إلى اعتبار جامعة "بولونيا" الإيطالية التي أنشئت في أواخر القرن الثاني عشر وكانت مركزاً هاماً للدراسات القانونية، أنها تستحق أن تلقب بأول جامعة في الغرب، وعلى اعتبار أن جامعات العصور الوسطى لم تنشأ كلها عرضاً فجامعة اوكسفورد أنشئت بفضل مجموعة من الطلاب الإنجليز، وقبلها جامعة السوربون في باريس مع العلم أن التعليم العالي لم يكن في أبنية أو حرم جامعي أو مختبرات، وفي الشرق الغربي الإسلامي يعتبر الجامع الأزهر الذي أنشئ في القرن العاشر الميلادي أول وأقدم جامعة إسلامية مع أنه لم يطلق عليه جامعة إلا في 1961. [7]ومع وجود الجامعات المتزمتة في القرون الوسطى كانت بعيدة عن البحث العلمي والذي انطلق خارج أسوار الجامعات في عصر النهضة وبالتحديد في إسبانيا عندما انطلقت رحلات الكشف العلمي ولكن ما لبثت أن تجد المكان الصحيح لها في الجامعات [8].

إن شيوع الطريقة المدرسية داخل الجامعات، أدى إلى إغلاق أبوابها أمام المعارف والأفكار الجديدة واستمرت العزلة النسبية للجامعات، إلى أن تبلورت عدة تغيرات اجتماعية وثقافية دافعة ومن أهمهما: تغيرات في المبادئ والمسلمات الأساسية أدى لازدهار الحركة العلمية إذ ظهرت في مجال المنهج بداية من جهود فرنسيس بيكون (1561-1929) خلال مشروعه Francis Bacon، وتجديد المنطق وتغيير منهج البحث ومرورا بعد ذلك بمؤلفات ديكارت

---

(4) البحيرى، السيد السيد. (2004): تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة "دراسة مستقبلية"، دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ص 69.

(5) عقيلي، فاطمة عبد العزيز: (د. ت) معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة جازان، ص 269.

(6) محمود، يوسف سيد، (1999): أبعاد أزمة التعليم الجامعي " دراسة تحليلية " مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي " رؤية لجامعة المستقبل (22:24مايو 1999) الجزء الأول. (بتصرف).

(7) مرسي ، محمد منير. (2003) تاريخ التربية في الشرق والغرب. القاهرة، عالم الكتب، ص: 144-146(تصرف).

(8) مرسي ، المرجع السابق، ص 339(تصرف).

(1596- 1650) Rene Descartes، وتأسيس النزعة العقلية يبدأ بالشك وصولاً إلى اليقين وتبعة النشر في مجال الطب والعقل والتفكير.

لقد بدأ هذا الدور في الجامعات الألمانية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وكان ذلك مع بداية الإصلاح الذي حدث في جامعة هامبوتين Hamboldtion وجدير بالذكر أن هناك عوامل اجتماعية هي التي ولدت هذا التوجه لدى الجامعات الألمانية من أهمها:

تبلور فكرة القومية الألمانية بعد توحد ألمانيا، مما دفع الجامعات الألمانية للوحدة للعمل على إحياء الثقافة الألمانية، والعمل على انتشارها، ولهذا اتجهت إلى الاهتمام بالدراسات الإنسانية والفلسفية.

كما سعت الحكومة الألمانية منذ نشأتها إلى ضرورة تبنى سياسة التخطيط والبحث العلمي، وانعكس هذا على الجامعات من خلال تبنيها لهذه السياسات المتجهة للبحث العلمي، ولهذا لم تنعزل الجامعات الألمانية عن بقية مؤسسات المجتمع، بل سعت لاتخاذ زمام المبادرة وخلق نوع من التعاون المستمر بينها وبين العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تشارك في تحديث المجتمع الألماني وتطويره، وأصبحت للجامعات مكانتها العلمية والمجتمعية التي غيرت من مفاهيم القادة السياسيين نحو الجامعة وأساتذتها ودورها الإيجابي في المجتمع.

ويمكن القول بأن الجامعات الألمانية أرست أربع أفكار أساسية في بداية القرن التاسع عشر كانت لها تأثيرها بعد ذلك على فلسفة التعليم الجامعي حتى الآن:

1. الجامعة مركز البحث العلمي الأكاديمي، والغرض منه البحث عن الحقيقة لذاتها، وإعلانها بصرف النظر عن أي تطبيقات أو فوائد عملية يمكن أن تترتب على الكشف عن هذه الحقيقة.
2. العمل بقدر الإمكان على الارتقاء بالبحث العلمي من خلال هذه المؤسسات التي تضم الأساتذة كرواد مع طلابهم، يعملون معا كفريق من أجل البحث عن الحقيقة لذاتها.
3. مفهوم حرية التعلم Lernfriheit والذي يتضمن حرية الطالب في اختيار مجال الدراسة، وحريته في أن يعيش مستقلا داخل الجامعة، وحقه في الانتقال من جامعة لأخرى.
4. مفهوم حرية التدريس Lehrfriheit والذي يتضمن حرية الاستاذ في الكشف عن الحقيقة، وفى تدريس ما يصل إليه من نتائج خلال بحثه، دون تسلط عليه من قبل الدولة أو الحكومة.

وانتشرت هذه الأفكار بعد ذلك في الجامعات الأوروبية والأمريكية، لدرجة أن الجامعات الأمريكية التي أنشئت في نهاية القرن التاسع عشر ومنها جامعة جون هوبكنز John Hopkins 1875، وجامعة كلارك Clark 1889، وجامعة شيكاغو Chicago 1892 حرصت على إظهار اهتمامها بالبحث العلمي والدراسات العليا، إلى حد أن هذا الدور أحتل الأولوية الكبرى فيما عداه من اهتمامات أخرى لهذه الجامعات.

وأصبح القيام بالبحث وإنتاج المعرفة من صميم جوهر المهنة الأكاديمية بصفة عامة، كما أصبحت المعاهد رفيعة المستوى في العالم أجمع، هي تلك التي تولى أهمية أكبر لدورها في البحث العلمي، وأضحى يعتقد أن التدريس الجامعي يكون ذا نوعية عالية إذا أكد الأساتذة بقوة على الترابط بين عمليتي التدريس والبحث.

وهذا ما يتضح من الدراسة المسحية التي أجرتها مؤسسة كارنجى Carnegie على عدد من كبرى الجامعات في أمريكا وأوربا واليابان عن التفصيلات الشخصية لأساتذة الجامعات حول عمليتي التدريس والبحث وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن نسبة من يفضلون البحث عن التدريس تتراوح ما بين 58% من الأمريكيين و68% من الهولنديين و72% من السويديين و75% من الانجليز، و78% من الألمان، و91% من اليابانيين.

وإذا كان ظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي زاد من فعالية الجامعة وأخرجها من عزلتها المعرفية في المجال الديني، بل نقلتها معرفياً من مجال المقدس إلى مجال الدنيوي العلماني، إلا أن المبالغة في التأكيد

على هذا الدور والمبالغة في البحث عن الحقيقة في إطارها العلماني صنع بعد ذلك جزءاً من الأزمة الراهنة للجامعة، ويعد من أهم التغيرات التي أصابت عقيدة الجامعة كمكان لبحث وفحص الحقائق من مختلف جوانبها، ويمكن أن نحدد أهم ملامح الأزمة الناشئة عن المبالغة في هذا التوجه العلماني للجامعة فيما يلي:

تبنى الجامعات لفلسفة مستمدة من نظرية المعرفة تقوم على أساس أن حب الاستطلاع هو الدافع الأساسي لبحث الإنسان عن فهم العالم الذي يعيش فيه، ومن ثم يصبح هذا المطلب الخفي هدفا مشروعا لكل المغامرات الفكرية العلمية بعيدا عن تحمل أي دوافع دينية أو إنسانية.

ولذا فغياب فلسفة التربية في العالم العربي جعل الباحثين يشتقون مشكلاتهم وبحوثهم من النظرية التربوية الغربية، بل ويستخدمون نفس المناهج والأدوات السائدة في الغرب، وفي كثير من الأحيان يستعين الباحث بالنظريات الغربية لمعالجة مشكلات محلية فيصطدم بالواقع الرافض لهذه النظريات لأنها تفتقر إلى الأصالة، كما أن هذه الطريقة لا تؤدي إلى إسهام حقيقي في حل مشكلاتنا التربوية وفي زيادة الوعي التربوي لدينا [(9)]

وقد دعا "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول إلى تعظيم القدرة التفاوضية لجميع العرب في المعترك العالمي بما ييسر الاستفادة من فرص العولمة في اكتساب المعرفة ويساعد علي توقي مخاطر احتكار المعرفة من قبل منتجيها [(10)].

إذا كان غرض الجامعة هو البحث عن الحقيقة لذاتها، فإن موضوعية الحقائق المنتجة من خلال البحث الأكاديمي تقاس بمدى اتساقها مع النسق الفكري السائد Paradigm داخلها، وحيث أن هذا النسق الفكري السائد هو نسق علماني وابن شرعي للحضارة الغربية الحالية، وغير قابل للتعميم في حضارات أخرى، فان هذا يجعلنا نستنتج أن بعض الحقائق والنظريات غير قابلة للاستخدام أو الاستفادة منها خارج الحضارة الغربية، بل يجعل الجامعات في المجتمعات ذات الحضارات الأخرى، وخاصة تلك الجامعات التي تسير وفق نمط الجامعات الغربية وتقلدها، تعمل لحساب حضارة الغرب سواء في الجانب الثقافي أم الجانب التنموي أكثر مما تعمل لحساب حضارة مجتمعاتها.

كما أن هذا التوجه حصر الجامعة في إطار فكرى معين، حيث أن حرية الطالب والاستاذ في البحث عن الحقيقة لذاتها يفصل الجامعة عن القضايا الاجتماعية خارجها، وتحد من تأثيرها في تنمية المجتمع الخارجي، كما أنها تؤثر بالسلب على الجامعة ذاتها حيث أنها تحد من فرص النمو الأكاديمي الذي يمكن أن يتاح من خلال دراستهم لما يقع في مجال تخصصاتهم خارج الجامعة، كما أن هذا في النهاية يؤدى إلى عودة الجامعة إلى نموذج البرج العاجي الذي يفصلها عن واقعها، ويفقدها أهمية وجودها، ويدفع بها إلى أزمة مشابهة لتلك التي عاشتها في فترة القرون الوسطى.

لقد كرست الجامعات الألمانية من خلال اهتمامها بالبحث العلمي لمفهوم التخصص وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة، ومع التطور والنمو المعرفي تزايدت التقسيمات والحدود بين المجالات والتخصصات المعرفية وخاصة في العلوم الطبيعية، وعلى الرغم من أهمية التخصص في تركيز الباحث من خلال بحثه على متغيرات معينة بما لا يؤدى إلى تشتيت الفكر والجهد، إلا أنها من جانب آخر –وخاصة مع تزايد التمايز والانفصال بين التخصصات- أدت إلى الحد من الرؤية الشمولية للظواهر محل الدراسة، كما كانت لها تأثيرها على عملية الإبداع في إنتاج المعرفة، فكما تشير نتائج الدراسات التي أجريت على الإنتاجية العلمية والإبداع للباحثين والعلماء، إلى أن

(9) العاجز، فؤاد علي. (2004): البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية"بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع بعنوان"دور الجامعات في التنمية" المزمع عقده في جامعة الأقصى-غزة-فلسطين في الفترة ما بين 3-5/ مايو/ 2004م ص 19.

(10) تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع للمعرفة، 2003 ص 162.

تجزئة المعرفة إلى تخصصات دقيقة، وانغلاق الباحثين والعلماء داخل هذه التخصصات كان له تأثيره السلبي على إنتاجيتهم العلمية كماً ونوعاً، كما تشير هذه الدراسات إلى أن الباحثين الذين يعملون في تخصصات متعددة في وقت واحد أكثر إبداعاً من زملائهم الذين يحصرون أنفسهم في تخصصات علمية دقيقة.

كما يؤكد بعض الباحثين على أن تبنى مدخل التخصصات المتداخلة Inter Disciplinary لا يعد حلا لهذه الإشكالية؛ لأن هذا الاتجاه لا يصنع تكاملاً حقيقياً بين التخصصات الأكاديمية بقدر ما يؤكد بطريقة غير مباشرة على الاحتفاظ بالتباعد والانفصال بينها.

إذ هناك من الدراسات والأبحاث والتقارير التي تؤكد على ظهور بوادر ضعف مكانة الجامعة في المجتمع، وافتقادها لهويتها التي عرفت بها، إلى حد يصل إلى الزعم بأنها فقدت دورها القيادي في المجتمع، ومما تدلل به هذه الدراسات والتقارير على هذا الضعف ما يلي [(11)]:

ازدياد المسافة اتساعاً بين الجامعة من جانب والتطور الاجتماعي والفكر السياسي من جانب آخر، وذلك لتزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات من جانب، ومن جانب آخر عدم مواكبة الجامعة في إعدادها لهم لمتطلبات المهن من حيث المهارات العملية والمعرفة، وإتقان بعض اللغات واستخدام الحاسبات...إلخ، وهى تلك المهارات والخبرات التي أصبح يطلبها سوق العمل في مختلف المهن، حيث هبطت وظيفة الجامعة من التفكير والتنظيم للمجتمع، إلى إمداد الصفوة الحاكمة بالموظفين من الأساتذة، والذين لم يعودوا قادة، بل خبراء يؤخذ برأيهم أحياناً، ولا يؤخذ به أحيانا أخرى.

فقدان المؤهل الجامعي لكثير من بريقه كعامل أمان للحصول على وظيفة أو عمل، فكثير من الطلاب في الوقت الحاضر انحصرت دوافعهم للحصول على مؤهل جامعي في الدوافع الاجتماعية وليست الإنتاجية.

والجامعات هي الحاضنة السليمة لإجراء البحوث العلمية بما يتوفر لديها من كفاءات بشرية وتجهيزات ومكتبات متخصصة ومناخ علمي متميز[(12)]، لم تعد رسالة الجامعة قاصرة على التعليم والتربية فحسب بل امتدت لتشمل المشاركة في حل مشكلات المجتمع الذي تعيش فيه ومسايرة آماله وطموحاته.

ومما لا شك فيه أن إحدى وظائف الجامعة هي خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإعداد القادة المحليين. وتهدف هذه الوظيفة إلى ربط الجامعة بالمجتمع وتأكيد دورها القيادي في عملية التنمية وتطويع بعض البحوث وخدمة المجتمع بشكل مباشر، هذا إلى جانب تقديم الخبرة والمشورة لكافة مؤسسات المجتمع عند الحاجة إليها، فمن المؤكد أن الجامعات ومراكز البحوث العلمية تضم كفاءات نادرة في مختلف التخصصات العلمية تسهم إسهاماً حقيقياً في دفع عجلة الإنتاج القومي وتحسين نوعيته وحل المشكلات التي تعترضه من الناحية العلمية والفنية وزيادة من التعاون والاتصال المثمر بين الجامعة والإسهام في تحديث المعامل والأجهزة البحثية من أجل خدمة التنمية في المجتمع [(13)].

---

(11) إسماعيل، سعيد زاهر، ضياء الدين، وحسن، زينب حسن. (1987): التعليم الجامعي في الوطن العربي، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس – المجلد 13- دار الفكر العربي. فرجاني، نادر. (1998): مساهمة التعليم العالي في التنمية" المستقبل العربي، العدد (237) نوفمبر 1998 – ص (83 – 108) ومجلس الشورى. (1987): تقرير لجنة الخدمات: الجامعات، حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للمطابع الأميرية.

(12) العاجز، مرجع سابق، ص 4.

(13) التميمي، علي خليل إبراهيم. (2009): رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية" مقدم إلى منظمة العمل العربية الندوة القومي ،8 -10 نوفمبر القاهرة.

دور التمويل على نوعية البحث العلمي:

يعد التمويل الشريان المغذي للعملية التعليمية والذي تعتمد عليه المؤسسات التعليمية في تحقيق أهدافها المنشودة في عملية التنمية الشاملة ومستقبل الشباب والإعداد الأمثل للطاقات البشرية حسب اختصاصاتها المتنوعة الرافدة لعملية التنمية الاقتصادية، فالاستثمار في القطاع التعليمي له دور أساسي في صنع المستقبل الزاهر لشباب اليوم، وما التجربة اليابانية والاستثمار في قطاع التعليم لأغراض التنمية الاقتصادية أكبر برهان على دور هذه المؤسسات [(14)].

ويرى كيفين وين 1991 أن تطبيق قوانين السوق على التعليم العالي يجعل إنتاج الجامعات غير مرتبط بقرارات وعمليات تخطيط مركزية، وبذلك رأت منظمة اليونسكو أهمية الإنفاق على التعليم العالي من خلال [(15)]:

1- الاعتراف بالتعليم العالي بوصفه استثماراً اجتماعياً يتطلب تخصيص الاعتمادات اللازمة له من الأموال العامة.
2- البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي بما في ذلك القطاع الاقتصادي والمجتمعات المحلية والآباء والطلبة.
3- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي وكفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المتاحة ([(16)]).

إذا عملية التخطيط لتمويل التعليم العالي يتم في الخطوات التالية ([(17)]):

1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.
2- تحديد النفقات المباشرة، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد.
3- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالي:

الأول: فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديموقراطية التعليم ورفع جودته.

الثاني: الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.

4- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين، وتقدم خدمات تعليمية

---

(14) العمار، رضوان، (2005): تمويل التعليم في القطر العربي السوري في ظل العولمة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3)، ص 17

(15) عامر، طارق عبدالرؤف محمد. (2006): تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعى بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)" "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية" جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير يومي: 21 و22 نوفمبر، ص 6.

(16) بوبطانة، عبد الله. (1995): سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي، المجلة العربية للتعليم العالي، ص ص 150- 170.

(17) عامر، طارق عبد الرؤف محمد، المرجع السابق، ص 7.

ممتازة، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة [18].

ولاعتبار النمو الاقتصادي مرتبط تماماً بمدى الإنفاق والاستثمار في مجال التعليم والبحث العلمي وأنه مرتبط تمام الارتباط بدعم التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة والإحصاءات في هذا واضحة في تقرير لمنظمة اليونسكو الصادر في أكتوبر 1993م حول "استراتيجية تطوير التعليم العالي" فقد لوحظ أن معدل الإنفاق على طالب التعليم العالي في الدول الصناعية المتقدمة يبلغ عشرة أمثال نظيره في الدول النامية ويوضح جدول إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في العالم وتوزيع نسب الإنفاق في كل من الدول المتقدمة والنامية والدول العربية للسنوات من 1970 إلى 1990 [19]، وفي المقابل نجد مستوى لإنفاق "إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في العالم [20].

جدول(1) إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في العالم

العام	إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير(مليون دولار)	نسب الإنفاق في الدول المتقدمة%	نسب الإنفاق في الدول النامية%	نسب الإنفاق في الدول العربية%
1970	62101	5،97	5،2	**2،0**
1975	113813	9،95	1،4	**3،0**
1980	207801	8،93	2،6	**5،0**
1985	271850	2،95	8،4	**5،0**
1990	452590	9،95	1،4	**7،0**

ويرجع هذا التفاوت في الإنفاق على التعليم العالي لنظم هذه الدول النامية في اعتمادها على الحكومة فقط في تمويل التعليم ومن هنا كان لا بد لنا من إيجاد مصدر إضافي لتحسين مخرجات التعليم العالي والبحث عن مصادر تمويل وحلول لا تقع فقط على عاتق الحكومة وإنما على عاتق المجتمع ككل خاصة الصناعة ولا بد للجامعة ومراكز البحث العلمي أن تتنافس في تقديم الخدمات وفي إيجاد مصادر تمويل جديدة تستطيع أن تدعم بها أجهزتها ومعاملها.

من أهم معوقات البحث العلمي نقص الميزانيات التي تخصص للبحث العلمي، فالمعوقات المادية تتمثل في ضعف الأموال التي ترصد للإنفاق على البحث العلمي وعدم مشاركة المؤسسات الكبرى والأفراد الأثرياء في نفقات البحث.

وبالتالي الزيادة لا يمكن أن تتم عملياً إلا بتفعيل دور الشركات المنتجة وصناديق التمويل في القطاع الخاص، فإذا ما نظرنا إلى نسبة عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات أو مع مراكز البحث في الاتحاد الأوروبي مثلاً، نجدها تتراوح بين 5 و45% من عدد الشركات. في حين أن الإنفاق العربي على البحث العلمي أساساً يأتي من القطاع العام (85-90%) (حمزة، د.ت، ص4).

بحسب أرقام "معهد إحصاءات اليونسكو" للعام 2004 فان إنفاق الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي والتطوير بلغ 1.7 مليار دولار أو ما نسبته 0.3% من الناتج القومي وهي نسبة ضئيلة ، بالمقارنة مع عدة دول

(18) السيد السيد محمود البحيرى، مرجع سابق، ص 77.

(19) العاجز، مرجع سابق.

(20) العاجز، مرجع سابق، ص7.

مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي 21.3 مليار دولار (0.6% من الناتج القومي الإجمالي)، وفي الهند 20 مليار دولار (0.7% من الناتج القومي الإجمالي)، وفي دول جنوب شرق آسيا الصناعية 48.2 مليار دولار (1.7%)، وفي دول الاتحاد الأوروبي 174.7 مليار دولار (1.9%)، وفي أمريكا الشمالية281 مليار دولار (2.7%) وفي اليابان 98.2 مليار دولار (2.9%)، وفي الكيان الصهيوني 6.1 مليار دولار (4.7%).

لذا فإن أحد العناصر الأساسية التي يمكن أن تفسر تواضع الجهد التنموي التكنولوجي العربي إضافة إلى الانخفاض النسبي لمردوده، هو غموض الرؤية الهيكلية لمنظومة البحث العلمي وتحديد أولوياتها. ويبرز الجدول التالي تدني مستوى وعدد المنشورات العلمية، إذ أن عدد الأبحاث التي ينشرها عضو هيئة التدريس واحد سنوياً في الوطن العربي يتراوح ما بين 0.2 إلى 0.5. [21]

لائحة تمويل أبحاث الدراسات العليا - جامعة الملك سعود أنموذجا:

أن للبحث أنواع مختلفة فقد يأتي للكشف عن الحقائق، وهو دراسة يحاول فيها الباحث الكشف عن حقائق معينة دون محاولة الوصول إلى نتائج معينة بغية تعميمها أو استخدامها في حل مشكلة ما. وقد ينطبق هذا النوع على البحث التاريخي-إن لم يأت بنتائج-أو بحوث المبتدئين التي يكون الهدف منها عادة حسن الاطلاع على المصادر والمراجع ومعرفة كيفية تثبيت الحقائق دون التحليل والمناقشة وإيجاد الحلول [22].

وأما البحث بمعنى التفسير النقدي: ويستخدم هذا النوعُ عندما تتعلَّق المشكلة بالأفكار أكثر من تعلُّقها بالحقائق ففي بعض المجالات كالفلسفة والأدب يتناول الباحث الأفكار أكثر ممَّا يتناول الحقائق، وبالتالي فإنَّ البحثَ في ذلك يمكن أن يحتوي بدرجةٍ كبيرة على التفسير النقديّ لهذه الأفكار، ولحدَّة النظر والفطنة وللخبرة تأثير في هذا النوع من البحوث؛ لاعتمادها على المنطق والرأي الراجح، وهذا النوع خطوةٌ متقدِّمة عن مجرَّد الحصول على الحقائق، وبدون هذا النوع لا يمكن الوصول إلى نتائج ملائمة بالنسبة للمشكلات التي لا تحتوي إلاَّ على قدرٍ ضئيلٍ من الحقائق المحدَّدة [23].

أما البحث الكامل: هو الذي يهدف إلى حل المشاكل ووضع التعميمات بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق المتعلقة بالإضافة إلى تحليل جميع الأدلة التي يتم الحصول عليها وتصنيفها تصنيفا منطقيا فضلا عن وضع الإطار المناسب اللازم لتأييد النتائج التي يتم التوصل إليها [24]والبحث الكامل ينقسم بدوره إلى: بحث أساسي، بحث وتطبيقي، وبحوث الابتكار [25].

إذ من المعلوم أن اختلافُ البحوث العلميَّة باختلاف حقولها وميادينها لذا تنقسم البحوثُ العلميَّة من حيث جدواها ومنفعتها إلى بحوثٍ ريادِيَّة يتمُّ فيها اكتشاف معرفة جديدة أو تحلُّ بها مشكلة قديمة، وإلى بحوث يتمُّ فيها تجميع المواد العلميَّة والمعارف أو الكشف عنها أو عرضها لغايات المقارنة والتحليل والنقد، إذا البحثُ العلميُّ يتنوَّع

(21) حمزة ، مرجع سابق، ص 3.

(22)السماك، محمد أزهر. (1998): قواعد البحث العلمي مع تطبيقات في البحوث الجغرافية والاقتصادية، اربد الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع،، الطبعة الأولى، ص24.

(23)الواصل، عبد الرحمن بن عبد الله. (1999): البحث العلميُّ خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته، ص 13:12

(24)بدر، أحمد. (1973) أصول ابحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى ،ص24

(25)الفيل، محمد رشيد (2000): البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، عمان الأردن، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، ص24

من حيث ميدانه ومن حيث أهدافه ومكان إجراءه وطبيعة البيانات وصيغ التفكير وبالتالي تنقسم إلى قسمين رئيسين: بحوث نظريَّة بحتة، وبحوث تطبيقيَّة عمليَّة [26]. وبالتالي فطبيعة الإنفاق والتجهيزات تختلف باختلاف المتطلبات البحثية.

وتشير الإحصائيات السنوية السعودية إلى تنامي أعداد الملتحقين بالتعليم تنامياً سريعاً فاق كل التوقعات التي رصدتها الخطط والتوقعات الرسمية، الأمر الذي ألقى مسئولية ضخمة على الدولة في تمويل هذا القطاع وسط تسارع عالمي في النمو المعرفي والعلمي وتطور أنظمة التعليم وأساليبه، مما جعل البحث عن مصادر أخرى للإنفاق على هذا القطاع تشغل بال المهتمين بالتنمية البشرية وتفرض دوراً أكثر أهمية وفاعلية على المجتمع بكافة قنواته للمساهمة في تمويل التعليم كأحد أهم روافد التنمية الشاملة في السعودية.

جدول(2) أعداد المقيدين والمستجدين والخريجين بالدراسات العليا فقط

الدرجة	1420/19هـ			1424/23هـ			معدل النمو السنوي المتوسط (%)		
	مقيدون	مستجدون	خريجون	مقيدون	مستجدون	خريجون	مقيدون	مستجدون	خريجون
دبلوم عالٍ	1580	1267	412	1127	618	381	8.10-	16.43-	1.94-
ماجستير	5774	1618	674	7542	2311	1073	6.91	9.32	12.33
دكتوراه	1493	178	137	2001	523	275	7.60	30.92	19.03
إجمالي	8847	3063	1223	10670	3452	1729	4.80	3.03	9.04

المصدر: وزارة التعليم العالي

لذا عندما **صدر الأمر بتشكيل اللجنة العليا لسياسة التعليم** بالمملكة في عام 1383هـ ، برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز يرحمه الله، صدرت عن اللجنة وثيقة سياسة التعليم، التي اعتمدها مجلس الوزراء الموقر بالقرار رقم 779 في 17/16- 9-1389هـ، ثم تم دمج اللجنة العليا لسياسة التعليم مع مجلس التعليم العالي عام 1425هـ تحت مسمى المجلس الأعلى للتعليم، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، تقع الوثيقة في 9 أبواب، تتضمن 236مادة، تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة إذ قامت الشريعة الإسلامية على حماية ضروريات خمس تكتمل بها شخصية الإنسان، وهي حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال، ولقد جاء التعليم العالي وأهدافه في الباب الثالث في فصله الخامس من المادة (108- 115)، بينما تضمن الباب الثامن: تمويل التعليم، وبه المواد من(229- 230) [27]، وبما أن السياسة التعليمية تركز على الأسس الثابتة الواضحة ،لذا فهي مستقرة لا تتغير بتغير المسئولين، ومسجلة في صورة مكتوبة تنطلق من أهداف قابلة للتحقيق متكاملة داخلياً وخارجياً وواقعية وعملية.

حيث جاء في تنظيم الدراسات العليا في الباب الثالث، المادة الرابعة أن ينشأ في كل جامعة عمادة للدراسات العليا ترتبط بوكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي وتتولى الإشراف على جميع برامج الدراسات العليا بالجامعة والتنسيق فيما بينها، والتوصية بالموافقة عليها وتقويمها والمراجعة الدائمة لها، وأما المادة الخامسة النظر في

(26)غرايبة، فوزي؛ دهمش، نعيم؛ الحسن، ربحي؛ عبد الله، خالد أمين؛ أبو جبارة، هاني، (1981م)، أساليبُ البحث العلميّ في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنيَّة، عمَّان. ص 6

(27) وزارة المعرف. (1995) وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ط4. والزيد، عبد الله محمد. (2005): التعليم في المملكة العربية السعودية أنموذج مختلف، 1404هـ ، ص162

جميع الأمور المتعلقة بالدراسات العليا بالجامعة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها في حدود الاختصاص وفق ما تقضي به اللائحة.

وتعد **جامعة الملك سعود** عام 1957م من ضمن أقدم الجامعات في العالم العربي إذ سبقتها جامعة القاهرة التي تأسست عام 1908م، وكانت جامعة أهلية، ثم في عام 1924م، وفي عام 1923م تأسست جامعة دمشق، ثم جامعة الخرطوم وجامعة بغداد عام 1956م.

وبما أن **التعليم العالي يعمل على خدمة المجتمع** وبالتالي العلاقة بين الجامعة وتطور المجتمع أصبحت علاقة طردية، وذلك لما لها من دور في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وبما أن من وظائف الجامعة البحث العلمي بجانب التدريس، لذا حظي التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باهتمام خاص من قبل الدولة، ويعود ذلك لاستشعارها بواجبها تجاه أبناء المجتمع، ولتحقيق التنمية، حيث مر تطور التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية بمراحل فمرحلة البدايات كانت إرسال البعثات حيث كان عام1355هـ، وتأسيس الكليات والتي تعد بداية ظهور الجامعات، وتلتها مرحلة إنشاء وظهور الجامعات الفعلي، ثم مرحلة القفزات في التعليم العالي، التي شهدت التوسع الكمي والكبير في عدد الجامعات، إذ تم إنشاء 8 جامعات خلال 4 أعوام تتبع وزارة التعليم العالي، أما بداية التعليم العالي للفتاة كانت في رئاسة تعليم البنات عام 1389هـ عندما أنشئت أول كلية للبنات، لسد حاجة مدارس الرئاسة في جميع التخصصات، ولذا تعتبر بدايات الاهتمام بالتعليم العالي اهتماما كمياً تبعه بفترة لم تكن قليلة مرحلة البحث عن الجودة لدى بعض الجامعات.

وقد تضمنت **وثيقة سياسة التعليم** [28] في المملكة العربية السعودية عدد من المواد خاصة بأهداف التعليم العالي من تنمية عقيدة الولاء لله، وإعداد المواطنين الأكفاء المؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً، وإتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة، والقيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية (التكنولوجية)، والنهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي، وترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن، والقيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية" التي تنقل بدورها إلى الخريجين ما ينبغي أن الاطلاع عليه بعد التخرج.

وقد جاء في **وثيقة سياسة التعليم** في المملكة في الباب الثامن: تمويل التعليم حيث تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاته، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية العامة، وتراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتوجيه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة.

ولاعتبار أن **العلاقة بين التعليم والاقتصاد** علاقة طرية تبادلية، فازدهار أحدهما يؤثر على الآخر والعكس صحيح، ولذا كانت المملكة حريصة على الإنفاق بسخاء على التعليم، وقد أنشئت وزارة المعارف إدارة عامة لاقتصاديات التعليم، وما يشهد المستقبل القريب في تمويل التعليم من تشجيع المشاركات الأهلية في تمويل التعليم، والاتجاه لجعل المدارس والجامعات مراكز للإنتاج، والارتقاء بالكفاية الداخلية لنظام التعليم، بخفض معدلات الرسوب والتسرب، وتشجيع التعليم الأهلي، وإيجاد نوع جديد من المدارس شبه حكومي، وتشجيع المحسنين لوقف جزء من أموالهم لصالح التعليم؛ لأن جهاز التعليم يعد من أضخم أجهزة الدولة، إذ يحقق من الأهداف والإنجازات بقدر ما يتوافر له من إدارة قادرة على حسن تصريف المال.

(28) وزارة المعرف. (1995) وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ط4.

وبلغت الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتعليم والتدريب والابتعاث 122 مليار ريال عام 1430/1429 هـ وهي تمثل نسبة حوالي 25% من ميزانية الدولة، وهذا دليل على الجهد الرسمي في دعم التعليم والبحث العلمي، إضافة إلى المبالغ التي خصصت لكراسي البحث العلمي في الجامعات [29].

وتؤكد الكثير من الدراسات والمؤتمرات العالمية على صعوبة استمرار التوسع في التمويل الحكومي غير المحدود لمؤسسات التعليم العالي، سواء للمؤسسات القائمة، أو المزمع تطويرها أو افتتاح مؤسسات جديدة.

وهذا **يستدعى البحث عن وسائل جديدة لتمويل التعليم العالي في المملكة** بالإضافة لما يتوفر من الموارد الحكومية من تمويل التزمت به وفقا لما نصت عليه وثيقة سياسة التعليم من "أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض الدولة رسوماً دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم". وقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً واضحة لفتح أبواب التمويل الخارجي لمؤسسات التعليم العالي، فعلى سبيل المثال دعت خطة التنمية السادسة المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد ورجال الأعمال إلى تمويل مراكز البحث العلمي وتقديم المنح الدراسية ودعم التجهيزات المختلفة، كما دعت الجامعات إلى تبني الخدمات الاستشارية والبحثية للقطاع الخاص مقابل تمويل الجامعات [30].

ولقد كان لجامعة الملك سعود دور بارز في **تعزيز الاهتمام بمجالات البحث العلمي**، وقد تجلى ذلك بصورة أكبر في تلك الأسس التنظيمية التي تقوم عليها قواعد ترقية أعضاء هيئة التدريس والتي تبنتها الجامعة منذ أمد ليس ببعيد، حيث نجد أن البحث العلمي يمثل حيزاً كبيراً من الاهتمام قد يصل إلى 60% من معايير الترقية، أضف إلى ذلك أن مسيرة البحث أو الإنتاج العلمي في الجامعة تسير عملياتها من خلال قنوات عدة ممثلة في المجلس العلمي، وكذلك مراكز البحوث العلمية التي تخدم كليات الجامعة في شتى التخصصات العلمية المختلفة بالإضافة إلى ما تقدمه تلك المراكز من خدمات علمية لكثير من القطاعات الاجتماعية ذات العلاقة بتلك التخصصات، كما نجد أن المجلات العلمية والجمعيات السعودية العلمية بفروعها العلمية المختلفة وكذلك برامج الدراسات العليا لهما دور آخر في تلك المسيرة.

من المعلوم ابتداء أن **اللائحة الخاصة بالدراسات العليا بجامعة الملك سعود منبثقة** من وثيقة سياسة التعليم في المملكة حيث أن **اللائحة** جاءت محققة لأهداف وثيقة سياسة التعليم بالمملكة بالنسبة لمحور الدراسة وهو الاهتمام بالبحث العلمي والتمويل مع مراعاة لخصوصية إذ احتوى الباب الثامن "الرسائل العلمية" إعداد الرسائل والإشراف عليها :المادة الحادية والأربعون: يكون لكل طالب دراسات عليا مرشد علمي مع بداية التحاقه بالبرنامج لتوجيهه في دراسته ومساعدته في اختيار موضوع الرسالة وإعداد خطة البحث وفق القواعد المعتمدة من مجلس الجامعة بناءً على توصية مجلس عمادة الدراسات العليا. وتوزع مجالس الأقسام مهمة الإرشاد العلمي للطلاب المستجدين على أعضاء هيئة التدريس، خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من بدء الدراسة، وتزود عمادة الدراسات العليا بصورة منه، كما يتولى المرشد العلمي توجيه الطالب في إعداد جدوله الدراسي ومتابعة خطوات تسجيل موضوع الرسالة، أو المشروع البحثي يقدم المرشد العلمي إلى رئيس القسم المختص تقريراً مفصلاً عن سير الطالب في نهاية كل فصل دراسي وترسل صورة منه إلى عمادة الدراسات العليا، ويفضل أن يكون المرشد العلمي هو المشرف على المشروع البحثي وعلى رسالة الطالب بعد تسجيلها ما لم يتعارض ذلك مع تخصصه، ومع ما يرد في المادتين (48.45) من هذه اللائحة .

---

(29)صحيفة عكاظ في 2009/5/27 م، العدد 15614، ص 27.

(30)الدحام، محمد بن عبد الكريم، (د.ت). تمويل كليات المجتمع، ص33.

أما **المادة الثالثة والأربعون حتى المادة الثانية والخمسون** تتناول الأمور الفنية بدءاً من مميزات اختيار الموضوع وانتهاء بثبوت عدم جدية الطالب في الدراسة والإنذار إذ نجدها لم تترك شاردة ولا واردة تتعلق بالأمور الفنية إلا وحاولت التطرق لها ووضع معايير وشروط جزائية، إلا أنه يؤخذ على مادتها الثالثة والأربعون التكرار المعيب حيث ورد نصاً "يجب أن تتميز موضوعات رسائل الماجستير بالجدَّة والأصالة، كما يجب أن تتميز موضوعات رسائل الدكتوراه بالأصالة والابتكار والإسهام الفاعل في إنماء المعرفة في تخصص الطالب"، والأفضل كما نرى صياغتها الدمج بين الجملتين لتصبح جملة واحدة تؤدي الغرض منها.

والمادة الرابعة والخمسون حتى المادة الستون حيث بدأت بتكون لجنة المناقشة بقرار من مجلس عمادة الدراسات العليا، حتى يرفع عميد الدراسات العليا التوصية بمنح الدرجة إلى مجلس الجامعة لاتخاذ القرار فقد جاءت تبين شفافية دقائق المهام الإدارية السابقة لولادة الرسالة كما يجب، وإن أخذ عليها هو الطول غير المبرر لإجراءات بيرقراطية قاتلة لوقت الباحث والمسئولين على حد سواء، لذا نقترح إعادة دراستها للتخلص من الروتين الذي لا داعي له.

أما **المادة الحادية والستون والمادة الثانية والستون**، فقد تناولت موضوع المكافأة المقطوعة للمشرف من خارج الجامعة، أو المدينة، وأغفلت التكاليف المادية لإعداد الرسالة إذ نعلم أن عدم توفر جميع مستلزمات ومواد التجربة العلمية يؤدى إلى عدم تمكن الباحث و/أو طالب الدراسات العليا أو طالب البكالوريوس من إجراء التجربة مهما كانت التجربة علمية أو أدبية أو اقتصادية، وهذا يضعف كفاءة أداء البحث العلمي بالمؤسسة التعليمة بشكل جوهري. وينعكس على كفاءة أداء الطلاب المتخرجين الفنية والتقنية ((31)).

ومن **الملاحظ** إغفال اللائحة لبنود خدمة الطالب من أوعية المعلومات ومراكز البحث إذ من المعلوم سلفا أن الجهود مهما كانت ضخمة وكبيرة ومكلفة أن لم يردفها لوائح ونشر للثقافة لن تكون مجدية.

إذ نعلم أن للجامعة **مكتبة تأسست عام 1957م** تقوم بوظائف من اقتناء أوعية المعلومات إجراء العمليات الفنية لتنظيم هذه الأوعية وحفظها والتعريف بها وإعداد فهارس المقتنيات وإتاحة ببليوجرافيات الإنتاج الفكري العربي والعالمي، والتعريف بالإنتاج الفكري والعلمي، والتعاون مع المكتبات ومراكز المعلومات والهيئات والمؤسسات والجمعيات المعنية بشئون المكتبات الوطنية والعربية والدولية، وعدم التطرق [(32)].

ومن الملفت للنظر ما جاء ضمن نتائج دراسة **معوقات الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في المملكة العربية السعودية** عند متغير مجموعة المعوقات التنظيمية أن المعوقات الفرعية الأكثر تأثيراً عدم وجود ميزانية كافية في الكليات التقنية لتمويل ودعم البحوث العلمية، ولا شك أن إجراء البحوث أصبح اليوم مكلفاً ما بين مراجع، وجمع بيانات وتحليل وغيره مما لا يحفز عضو هيئة التدريس على الاهتمام بالبحث العلمي [(33)].

إنه بموجب **نظام مجلس التعليم العالي والجامعات** الصادر عام 1414هـ، واللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات الصادرة عام 1419هـ تم إنشاء عمادة للبحث العلمي في كل جامعة، وإنشاء مراكز للبحوث من أهدافها: تقديم المشورة العلمية، وتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث

---

(31) المسلم، سليمان بن ناصر. (د.ت): معوقات الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالكليات التقنية خلال مسارهم الوظيفي، مجلة رسالة الخليج العربي العدد (110) (بتصرف).

(32) العسافين، عيسى عيسى. (2006): نحو إنشاء شبكة معلومات للمكتبات الجامعية في دول الخليج العربية: دراسة في الحاجة والهدف، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية مج12، ع1، المحرم - جمادى الآخرة 1427هـ / فبراير - يوليو.

(33) "الثقافة الفكرية للبحث العلمي"الجزء الخامس (أخلاقيات البحث العلمي، ثقافة عمادة البحث العلمي الفكرية، ومميزات البحث العلمي كدعامة من دعامات التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية)، جدة،1430هـ، ص 21.

والدراسات التي تطلب إعدادها الجهات الحكومية والأهلية، ونقل وتوطين التقنية الحديثة، والمشاركة في تطويرها وتطويعها لتلاءم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية، وربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، وتتركز البحوث الجامعية في ثلاثة محاور هي:

1. البحوث الأساسية والتطبيقية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بصورة مباشرة.
2. بحوث الدراسات العليا من قبل دارسي الدبلومات والماجستير والدكتوراه، ويشرف عليها أساتذة الجامعات.
3. البحوث التي تنفذ بطلب من منشآت حكومية أو خاصة [34].

ولاعتبار أن **البحث العلمي والتطوير** هو البداية الصحيحة لتقدم الأمم في جميع المجالات، وإذا أردنا المحافظة على جودة التعليم العالي وجودة الأبحاث يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح الخطط التعليمية والبحثية للدول وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات التعليمية فارتفاع عدد الطلاب ومعدلات الالتحاق بالدراسات العليا يتطلب ارتفاعاً مماثلاً لموازنة التعليم العالي، وكما يقال أن التمويل هو آلية رئيسية للتغيير في النظام المعياري لأن هيكل المكافأة يؤثر على أداء وتقييم البحوث [35]، يمكن تقسم المشروعات البحثية من اللائحة الموحدة للبحث العلمي في التعليم العالي في المملكة من حيث عدد المشاركين فيها والمبالغ التي تنفق على تمويلها إلى [36]:

1- **المشروع الصغير:** وهو المشروع الذي يقوم به باحث واحد فقط، ولا تزيد مدة إنجازه عن (24) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على 28.800 ريال.
2- **المشروع المتوسط:** وهو المشروع الذي يتم إنجازه من خلال باحث رئيس بمشاركة فريق بحثي، يمكن أن يتكون من: باحث مشارك أو باحثين على الأكثر، من حملة الدكتوراه[37]، مستشار أو مستشارين على الأكثر([38])، مساعد باحث من حملة الماجستير، بما لا يزيد عن ثلاثة [39]، مساعد باحث أو أكثر من حملة الشهادة الجامعية، أو طلاب المرحلة الجامعية، أو الفنيين، أو المهنيين[40]، ولا تزيد مدة إنجاز المشروع المتوسط عن (24) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على 200.000ريال.
3- **المشروع الكبير:** وهو المشروع الذي يتم إنجازه من خلال باحث رئيس، بمشاركة فريق بحثي، يمكن أن يتكون من: باحث مشارك أو باحثين على الأكثر، من حملة الدكتوراه، مستشار أو مُسْتَشَارِين: مساعد باحث من

(34) مركز البحوث والدراسات. (د.ت): سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، ص 258

(35) Institutionalizing the triple helix: research funding and norms in the academic system MatsBenner February 2002

(36) حدُدِّت مبالغ تمويل المشروعات البحثية بناء على الفقرات (أ، ب، ج، د) من المادة رقم (12) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي، التي تتضمن الحدود القصوى للمبالغ التي يمكن منحها للمشاركين في المشروعات البحثية، من الباحثين الرئيسين، والباحثين المشاركين، والباحثين المساعدين، والمستشارين.

(37) تنص الفقرة (أ) من المادة (12) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات على أن يكون الباحثون المشاركون في البحوث التي تمويلها الجامعة من حملة الدكتوراه.

(38) يشترط أن يكون المستشاران من داخل المملكة، ويلزم قبل الاستعانة بهما موافقة اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية على ذلك.

(39) تنص الفقرة (ب) من المادة (12) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي على ألا يزيد عدد مساعدي الباحث من حملة الماجستير في المشروع الواحد عن ثلاثة مساعدين.

(40) الفقرتان (ج) و(د) من المادة (12) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي.

حملة الماجستير، بما لا يزيد عن ثلاثة: مساعد باحث أو أكثر من حملة الشهادة الجامعية، أو طلاب المرحلة الجامعية، أو الفنيين، أو المهنيين [41]، وتزيد ميزانيته على الحد الأعلى لمبلغ تمويل المشروعات المتوسطة.

ثانياً/الدراسات السابقة

بعد البحث واستقصاء الدراسات السابقة حول تمويل البحث العلمي من خلال الأبحاث العلمية، والمكتبات، واستخدام الشبكة العنكبوتية تم الوقوف على الدراسات التالية:

- **دراسة القحطاني (1426هـ)** هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تساعد على تنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات، والتعرف على مصادر تمويل البحث العلمي في بعض دول العالم، ومعرفة الأسباب التي تسهم في تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي الجامعي، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وتفسيرها، ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة؛ ضآلة حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي في الجامعات العربية مقارنة بمثيلاتها في الدول الأوربية وترجع الدراسة سبب ذلك لعدم وجود مخصصات ميزانية مستقلة مشجعة للبحث العلمي.
- **دراسة(الصوينع، 1432)**: هدفت إلى التعرف على معوقات البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود، واتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي، وشملت عينة الدراسة 20% من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة وطبقت على 11 كلية داخل الجامعة، ومن أهم نتائج الدراسة: وتوصلت الدراسة إلى أعضاء الهيئة التدريسية موافقون بدرجة متوسطة على واقع البحث العلمي في الجامعة كما أفادت بأن البحث العلمي يواجه بعض المعوقات، وأوصت بتقليل المهام الإدارية المكلفة لعضو هيئة التدريس المشارك في مشاريع بحثية داخل الجامعة، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات التفرغ العلمي وتحسين إمكانيات المكتبة الجامعية، وتنويع مصادر تمويل وتشجيع القطاع الخاص على تمويل الأبحاث العلمية؛ وذلك لضمان استمرارية البحث العلمي المرتبط بخطط التنمية.

3- منهجية وإجراءات البحث

هذه الدراسة هي دراسة نوعية، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل ونقد لائحة البحث العلمي من خلال دراسة الاقتصار على مواد التمويل في البحث العلمي ووصف الإجراءات العملية التي خطتها الجامعة في سبيل تفعيل اللائحة والعوامل المؤدية إليها والنتائج المترتبة عليها.

أدوات البحث

أداة فكرية تعتمد عل الاستقراء والتحليل والنقد والاستنباط.

مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة نتاج العلماء والباحثون في مجال البحث العلمي.

عينة البحث

1- فكر العلماء والباحثين في دور الجامعة والتمويل في البحث العلمي.
2- وثيقة سياسة التعليم في المملكة (الاقتصار على الأبواب والمواد الخاصة بالتعليم العالي)

(41) الفقرتان (ج) و(د) من المادة (12) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي.

3- لائحة الدراسات العليا في جامعة الملك سعود (الاقتصار على ما يتعلق بالبحث العلمي وتمويله).

4- عرض ومناقشة نتائج الدراسة

1- أن الوظيفة الثانية من وظائف الجامعة قيامها بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.

2- أن الدور التاريخي تجاه البحث العلمي ظهر في الجامعات الألمانية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، وكان ذلك مع بداية الإصلاح الذي حدث في جامعة هامبوتين Hamboldtion.

3- أن الجامعات الألمانية أرست أربع أفكار أساسية في بداية القرن التاسع عشر كانت لها تأثيرها بعد ذلك على فلسفة التعليم الجامعي (الجامعة مركز البحث العلمي الأكاديمي، والعمل بقدر الإمكان على الارتقاء بالبحث العلمي من خلال هذه المؤسسات، مفهوم حرية التعلم، مفهوم حرية التدريس).

4- ظهور دور الجامعة في البحث العلمي واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي مع المبالغة في التأكيد على هذا الدور والمبالغة في البحث عن الحقيقة من أهم التغيرات التي أصابت عقيدة الجامعة.

5- إن موضوعية الحقائق المنتجة من خلال البحث الأكاديمي تقاس بمدى اتساقها مع النسق الفكري السائد Paradigm داخلها، فهذا التوجه حصر الجامعة في إطار فكرى معين، حيث أن حرية الطالب والاستاذ في البحث عن الحقيقة لذاتها يفصل الجامعة عن القضايا الاجتماعية خارجها.

6- تكريس الجامعات الألمانية لمفهوم التخصص، وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة حيث تكمن أهميته في بحثه على متغيرات معينة بالتالي التقليل من تشتيت الفكر والجهد، إلا أن انغلاق الباحثين والعلماء داخل هذه التخصصات كان له تأثيره السلبي على إنتاجيتهم العلمية كما ونوعا، وتبنى مدخل التخصصات المتداخلة Inter Disciplinary لا يعد حلا لهذه الإشكالية.

7- أن تبنى البحوث عن الحقائق لذاتها، كان من نتائجه تزايد هجرة العقول بالدرجة الأولى مع التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال وأساليب نشر الإنتاج العلمي خاصة في العلوم الطبيعية وبالتالي تفريغ مجتمعات العالم الثالث من محركات الإبداع وزيادة الفجوة بين الجامعات والمجتمعات.

8- أن أهمية الإنفاق على التعليم العالي استثمارا اجتماعيًا كما أن التخطيط لتمويل التعليم العالي مع البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي مع ترشيد استخدام الموارد المتاحة.

9- ارتفاع جودة التعليم العالي وجودة الأبحاث يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح الخطط التعليمية والبحثية للدول وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات التعليمية.

10- اعتماد البحث والتطوير في البلدان العربية على الدعم والتمويل الحكومي وانخفاض أو بالأحرى انعدام مساهمة القطاع الخاص بجهود البحث والتطوير، على عكس البلدان المتقدمة التي يقوم بها القطاع الخاص بدعم وتمويل معظم عمليات البحث والتطوير.

11- انخفاض نسبة الاعتماد على التمويل غير الرسمي أو ما يصطلح عليه بالتمويل الخاص كأحد المصادر الأساسية في تمويل التعليم العالي.

12- أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة جاءت شارحة لأهداف الدراسات العليا، ومفردة تمويل التعليم لبيان أهميته.

13- جاءت لائحة الدراسات العليا الخاصة بالبحث العلمي بجامعة الملك سعود فتناولت بالتفصيل الرسالة العلمية من ناحية فنية وإدارية ،وأغفلت الجانب المهم وهو عصب البحث العلمي فلم تفصل بين أنواع الأبحاث واحتياجاتها المعملية والمرجعية إذ ليس كل بحث تتوفر مراجعه بسهوله فقد تحتاج بعض الأبحاث إلى مخطوطات غير موجودة في المملكة فضلاً عن الجامعة ، وبعض الأبحاث بحاجة لمعامل وعملية ضبط عالية التكلفة ،مما يؤدي بالباحث على أن يصيغ خطة بحثه تبعاً للإمكانات المتاحة فكيف نريد مواكبة التقدم البحثي العالمي ولا نسخر الجهود لخدمة الأبحاث والباحثين.

التوصيات العامة للدراسة:

1- تفعيل دور الجامعة في البحث العلمي من خلال الدعم المادي والمعنوي لمراكز الأبحاث داخل الجامعات.
2- تفعيل دور الجامعة في البحث العلمي بإيجاد رابط بين مراكز الأبحاث والدراسات العليا من خلال إيجاد خطط واستراتيجيات تدعم البحث العلمي بالبرامج والمشاريع المدروسة من قبل خبراء ومختصين.
3- التركيز على المشاريع الشاملة للبحث العلمي والتي تلبي حاجات المجتمع بإيجاد فرق عمل متفرغة للبحث العلمي.
4- البحث عن استراتيجيات تكفل للبحث العلمي القدرات والموارد المتوفرة في كل دولة.
5- إيجاد أوقات للبحث العلمي لاستيعاب نظم التعليم داخل الجامعات (التعليم عن بعد، التعليم الموازي).
6- تشجيع النظم التعليمية الجديدة وتوسيعها بحيث يكون لها دور أكثر في عملية تمويل التعليم العالي ومعالجة الصعوبات التي تواجهها.
7- توفير الدعم والمنح للباحثين من خلال الموارد المتوفرة للجامعات.
8- تشجيع القطاع الخاص بدعم البحث العلمي وربطة بقيم حافزة.
9- تحفيز وتشجيع وتوسيع فكرة إنشاء كراسي البحث لكل المجالات التي تلبي حاجات المجتمع.

قائمة المراجـــع

1. السبيتى، مليحان معيص. (2000): الجامعات (نشأتها، مفهومها، وظائفها) دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، ع 54.
2. زيدان، محمد مصطفى؛ وشعث، صالح مضيوف. (د. ت): مناهج البحث في علم النفس والتربية، دار المجمع العلمي، جدة.
3. الأمم المتحدة، برامج الأمم المتحدة الإنمائى. (1990): تقرير التنمية البشرية.
4. البحيرى، السيد السيد. (2004): تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دراسة مستقبلية "، دكتورا، كلية التربية، جامعة الأزهر.
5. عقيلي، فاطمة عبدالعزي: (د. ت) معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة جازان.
6. محمود، يوسف سيد، (1999): أبعاد أزمة التعليم الجامعي "دراسة تحليلية" مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي" رؤية لجامعة المستقبل (22:24مايو 1999) الجزء الأول.
7. مرسي، محمد منير. (2003) تاريخ التربية في الشرق والغرب، القاهرة، عالم الكتب.
8. العاجز، فؤاد علي. (2004): البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع بعنوان "دور الجامعات في التنمية" المزمع عقده في جامعة الأقصى-غزة-فلسطين في الفترة ما بين 3-5/ مايو/ 2004م.

9. تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع للمعرفة، 2003.
10. إسماعيل، سعيد زاهر، ضياء الدين، وحسن، زينب حسن. (1987): التعليم الجامعي في الوطن العربي، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس – المجلد 13- دار الفكر العربي.
11. فرجاني، نادر. (1998): "مساهمة التعليم العالي في التنمية" المستقبل العربي، العدد (237) نوفمبر 1998
12. مجلس الشورى. (1987): تقرير لجنة الخدمات: الجامعات، حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للمطابع الأميرية.
13. التميمي، علي خليل إبراهيم. (2009): رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية" مقدم إلى منظمة العمل العربية الندوة القومي، 8 -10 نوفمبر القاهرة.
14. العمار، رضوان، (2005): تمويل التعليم في القطر العربي السوري في ظل العولمة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3).
15. عامر، طارق عبد الرؤف محمد. (2006): تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)" "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية" جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير يومي: 21 و22 نوفمبر.
16. بوبطانة، عبد الله. (1995): سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي، المجلة العربية للتعليم العالي.
17. السماك، محمد أزهر. (1998): قواعد البحث العلمي مع تطبيقات في البحوث الجغرافية والاقتصادية، اربد الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
18. الواصل، عبد الرحمن بن عبد الله. (1999): البحث العلميُّ خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته.
19. بدر، أحمد. (1973) أصول ابحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى.
20. الفيل، محمد رشيد، (2000): البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، عمان الأردن، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى.
21. غرايبة، فوزي؛ دهمش، نعيم؛ الحسن، ربحي؛ عبد الله، خالد أمين؛ أبو جبارة، هاني، (1981)، أساليبُ البحث العلميِّ في العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنيَّة، عمَّان.
22. وزارة المعرف. (1995) وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ط4.
23. الزيد، عبد الله محمد. (2005): التعليم في المملكة العربية السعودية أنموذج مختلف، 1404هـ، ص162
24. الدحام، محمد بن عبد الكريم، (د.ت). تمويل كليات المجتمع،
25. المسلم، سليمان بن ناصر. (د.ت): معوقات الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالكليات التقنية خلال مسارهم الوظيفي، مجلة رسالة الخليج العربي العدد (110)
26. العسافين، عيسى عيسى. (2006): نحو إنشاء شبكة معلومات للمكتبات الجامعية في دول الخليج العربية: دراسة في الحاجة والهدف، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية مج12، ع1، المحرم - جمادى الآخرة 1427هـ/ فبراير - يوليو.
27. الثقافة الفكرية للبحث العلمي" الجزء الخامس (أخلاقيات البحث العلمي، ثقافة عمادة البحث العلمي الفكرية، ومميزات البحث العلمي كدعامة من دعامات التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية)، جدة ،1430هـ
28. مركز البحوث والدراسات. (د.ت): سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الإدارة العامة للبحوث والمعلومات.

29. Institutionalizing the triple helix: research funding and norms in the academic system MatsBenner February 2000

The role of finance in Saudi universities - King Saud University as a model

Abstract: This study aimed to determine the relation between two variables: the role of the university and the role of funding on the quality of a scientific research at King Saud University. The researcher utilized qualitative methods for this study, by tracking, analyzing, and evaluating the role of each of the factors' effects on the quality of production of scientific research. The study found that the university plays a major role in the scientific research in the various fields of human knowledge and increasing the learning and researches quality depend mainly on the success of learning plans and enough funding, according to that we can say that the researches in Arab countries were badly affected cause of depending only on governmental funding. The study proved that merging between study researches and their lab requirements also badly affected these scientific researches. The study concluded with a set of recommendations and suggestions, including activating university role in scientific research through providing the material and moral support for research centers within universities, linking between research centers and graduate studies through plans and strategies developed to support scientific research programs, and focus on comprehensive projects of scientific research which meet the needs of the community by finding work full-time researchers and searching for strategies to ensure scientific researchers capabilities and available resources.

Keywords: financial support, scientific research, funding scientific research.